الفصل الثالث

الوجه العسكري

منذ قديم الزمان، كانت القوة المسلحة هي عصام الدولة من التفكك الداخلي، وحمايتها من العدوان الخارجي، وأداتها للتوسع على حساب الآخرين.

وكان المشكل الحقيقي في الدول القديمة، هي كيفية التعامل بين الشرعية الحاكمة وقيادة القوة المسلحة. وغالبا ما كانت القوة المسلحة لأنها تملك السلاح والرجال تقهر الشرعية الحاكمة وتتولى شؤونها.

وأحياناً كثيرة تكون القيادة الشرعية الحاكمة هي القيادة العسكرية، وأحياناً تجد القيادة العسكرية لنفسها شرعية تحكم بموجبها، وهكذا.

تقوم الدولة الحديثة، كما نشأت في أوروبا وأمريكا على نظام نيابي مدني، وتقوم القوات المسلحة على نظام الضبط والربط في كيان هرمي محكم بضوابطه خاضع للقيادة المدنية.

وهذا ما عليه الحال في الدولة الحديثة الشيوعية. فالقيادة الشرعية الحاكمة تجد شرعيتها من الحزب وهذه القيادة المدنية تعتمد على القوات المسلحة.

وفي بلاد العالم الثالث، حيث نظام الدولة الحديثة مقتبس غالباً من البلاد الغربية لأنها هي التي أسسته في عهد الاستعمار، أو مقتبس أحياناً من البلاد الشرقية عن طريق التمدد الأيدولوجي، إذ أن ظروف التخلف حالت دون أن تكون العلاقة بين الشرعية الحاكمة والقوة المسلحة على نحو مستقر.

إن بلدان العالم الثالث ستظل على ماهي عليه من تخلف سياسي واضطراب، إلى أن تستقر العلاقة بين الشرعية الحاكمة وبين القوة المسلحة، وتصير القوة المسلحة متماسكة ومنضبطة وخاضعة للقيادة السياسية.

إن للقوات المسلحة وظيفة لا بد منها في الدولة الحديثة لأنها المدافع عن السيادة الوطنية والتراب الوطني حالة الاعتداء عليه.

ثمة عوامل لا مناص من توفرها كيما تقوم القوات المسلحة بهذا الواجب، نذكر هنا أهمها:

١. أن تكون القوات المسلحة منضبطة ومتماسكة وبعيدة عن عوامل التفرقة التي تضطرب في المجتمع العرقي.

٢. أن يكون فيها من الجنود العدد الكافي لأداء مهمتها، وقد قدر ذلك العدد الكافي بنسبة ١ في المئة من السكان في الظروف العادية. وأن تحظى بقيادة مؤهلة مهنياً لأداء عملها.

٣. أن تكون الجهة الوحيدة التي تحتكر السلاح في الدولة المعينة، وأن يتفوق تسليحها على أية فئة متمردة، وأن توازي درجة التسلح -على الأقل- نسبة ما يتاح منه لأي بلد أجنبي من المحتمل أن يعتدي على السيادة الوطنية.

وهنا تنشأ مشكلة هامة: ما الذي يحصر هذا العدد الكبير من القوات ذات التسليح العالي في مهامها كيلا تقتحم بقوتها مجالات الحكم والسياسة؟

الوسيلة التي استخدمت بفاعلية في كل من الشرق والغرب لتحقيق ذلك، هي التربية العسكرية المنضبطة منذ الكلية الحربية واختيار الطلبة لها، والعقيدة الملقنة لهم، ونمط التدريب. كل عوامل التأثير على الإنسان تستخدم لتأكيد أن القوة المسلحة تعلم وظيفتها تماماً، وتعكف عليها، وتعلم أن جزءً من شروط انضباطها: الابتعاد عن قضايا الحكم والسياسة، وموالاة الشرعية الحاكمة. وتعلم أن ولوج ميدان السياسة والحكم سيذهب بالانضباط والتماسك العسكري، مما يختل معه أساس تكوين القوات المسلحة.

لقد حلت الدولة الحديثة في الغرب والشرق مشكلة التعامل المدني السياسي العسكري الانضباطي. وهو حل ظل ناجحاً، في حالات السلم والحرب وإن كان يشوبه التوتر في حالات الحرب، للخلاف حول الأهداف القومية. فربما رأت

القيادة المدنية أن هدفاً سياسياً ما، يمنع الهجوم على موقع أو ميناء، بينما رأت القيادة العسكرية أن احتلال ذلك الميناء ضرورة عسكرية وإلا عرضت قواتها للخطر. قد ينشأ ذلك التوتر في العلاقات المدنية/ العسكرية في ظرف الحرب أو الطوارئ، ولكنه يبقى محكوماً بالقواعد الكلية المتبعة، فلا يؤدي لانهيار أساس العلاقة.

قال **ونستون تشرشل**[1] وهو يدافع عن ضرورة امتثال العسكريين للتقويم السياسي في تحديد الأهداف الحربية: «الحرب أهم من أن تترك للجنرالات وحدهم». وقال **شارل ديغول**[2] وهو يدافع عن ضرورة احترام السياسيين للتقديرات العسكرية وهم يخوضون الحرب: «الحرب أهم من ان تترك للسياسيين وحدهم».

هذه الآراء تفسر التوتر الذي قد ينشأ في ظروف الطوارئ والحرب في الدولة الحديثة. ولكن كلاهما لا يساوره أدنى شك إزاء القاعدة الذهبية ألا وهي الشرعية الحاكمة يجب أن تكون مدنية، حتى إن كان شخص الرئيس أو الحاكم في الأصل من العسكريين. مثلما كان الحال بالنسبة **لايزنهاور**[3] عندما صار رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية، أو الجنرال **ديغول** عندما صار رئيساً لفرنسا، فأضحيا مدنيين متجردين من العوامل العسكرية. فالقوات المسلحة ينبغي أن تكون منضبطة متماسكة وخاضعة للقرار السياسي.

أما في بلدان العالم الثالث حديثة العهد بالإستقلال وبالدولة الحديثة، فهنالك عوامل تدفع القوات المسلحة للقيام بدور سياسي. تلك العوامل هي:

١. هذه البلدان حديثة عهد بالدولة الحديثة وأجهزتها، ولذلك لا تعمل تلك

(١) السير ونستون ليونارد سبنسر تشرشل (٣٠/ ١١/ ١٨٧٤م- يناير ١٩٦٥م) من أبرز الساسة البريطانيين كان رئيس وزراء بلاده إبان الحرب العالمية الثانية.

(٢) شارل ديغول (١٨٩٠- ١٩٧٠م) جنرال ورجل سياسة فرنسي.

(٣) دوايت ديفيد أيزنهاور (١٤أكتوبر ١٨٩٠- ٢٨ مارس ١٩٦٩م)، سياسي وعسكري أمريكي والرئيس رقم ٣٤ تولى حكم الولايات المتحدة في الفترة من ١٩٥٣ إلى ١٩٦١م.

الأجهزة بالكفاءة المطلوبة، إضافة إلى هشاشتها. وربما تهشمت أمام أية أزمة سياسية أو قبلية أو فتنة تنشأ، فلا تتمكن الشرطة من احتوائها، فيضطرب الأمن والنظام فتستلزم تدخل القوات المسلحة. هذه الأزمات ومثيلاتها التي تدفع الجيش إلى دور عسكري، تجعل عديداً من عناصره تفكر في القيام بدور سياسي. إن ضعف أجهزة الدولة الحديثة في البلاد الفقيرة وعدم قيامها بدورها المطلوب بكفاءة عالية في الإدارة والأمن وإدارة العدالة وغيرها من وجوه الأداء العام يشد القوات المسلحة للقيام بدور سياسي.

٢. تقوم هذه البلاد على كيان قومي هش تفرقه الولاءات الدينية والقبلية والجهوية. فالحزبية السياسية فيه بل سائر وجوه التنظيم العام كالنقابات مثلا تتأثر بعوامل التفرقة التي تسود المجتمع.

عوامل التفرقة التقليدية في المجتمع تشكل ضعفاً في البنية القومية، ومدخلاً للتدخل الأجنبي. ويؤديان بدورهما إلى نزاعات حادة تبلغ درجة الحروب الأهلية. وثمة عوامل تفرقة حديثة تمزق هذه المجتمعات، مثل الظلم الإجتماعي وإحساس المجموعات المختلفة بأن هذه العوامل كلها أو بعضها تتراكم محدثة شرخاً أساسياً في الوحدة الوطنية ومهددة الكيان الاجتماعي بالانهيار. هذا العامل من شأنه أن يدفع القوات المسلحة لدور سياسي.

٣. من الأهداف الهامة التي ترمي لتحقيقها هذه البلاد الإنجاز التنموي، وتحديث المجتمع لحاقاً بالعصر الحديث. هذه الأهداف تنادي بها بعض القيادات، وتراها ممكنة في تقليدها للغرب. وتراها ممكنة في تقليد الشرق قيادات أخرى. وتصبو لتحقيقها قيادات أخرى وترى من غير الممكن تحقيقها إلا إذا انطلقت من جذور المجتمع فكانت مؤصلة. ومهما كانت التنمية والعصرنة تقليدا للغرب أو الشرق أو تأصيلا فإنها مطلوبة.وقد تعجز القيادات السياسية المدنية في تحقيقها بالسرعة والكفاءة المطلوبة، مما يدفع القوات المسلحة للقيام بدور سياسي لتحقيق هذه الأهداف.

إنطلاقا من هذه الأسباب درج كثير من المفكرين على اعتبار أن للقوات

المسلحة في بلاد العالم الثالث دوراً لازماً لبناء الدولة الحديثة، وتكوين الأمة، وتحقيق العصرنة والتنمية، والتمسوا البراهين على ذلك من التجربة التركية، والمصرية، وغيرهما.

إن انقلابات عسكرية كثيرة جداً قد وقعت في العالم الأفريقي والعربي والإسلامي، وفي أميركا اللاتينية وفي اليونان.

لذلك فإن دراستها ومعرفة ما حققت، وما لم تحقق، ومعرفة جدواها، صارت ممكنة. ونورد هنا قراءة موضوعية لأهم الدروس المستفادة من هذه الانقلابات:

١. أخفقت الحركات العسكرية تماماً في دعم أجهزة الدولة الحديثة، وذلك لأن رؤيتها الغالبة عسكرية مما يثير ضدها الأجهزة الأخرى كالشرطة والإدارة والقضاء. كما أخفقت كذلك في البناء القومي للوطن لأن هذا يقتضي تطوير ولاء مشترك، لا يمكن توفره بالأوامر والتعليمات. وأخفقت كذلك في تحقيق الاستقرار لأن العسكريين الذين ينالون السلطة بانقلاب عسكري يفتحون الطريق لآخرين للانقلاب المضاد. ولكي يقطع العسكريون الذين استولوا على السلطة الطريق أمام الآخرين فإنهم غالباً ما يلتمسون لنظامهم شرعية خاصة بهم. هذه الشرعية في معظم الأحوال شرعية مصنوعة تنسج بعد الاستيلاء على السلطة. وهذا يجعل منها شرعية للسلطة لا سلطة للشرعية كما ينبغي الأمر.

لذلك تظل القيادة الانقلابية تطارد شبح الشرعية، ويظل الشبح شارداً منها.. لا أرضاً قطعت ولا ظهراً أبقت.

٢. نمط التفكير العسكري في مجاله صحيح. لأنه يبسط الأمر ويقطع الحجة بالتعليمات، ويعين بذلك على إنجاز المهام المحددة. ولكن أسوأ ما في هذا التدريب أنه يخلق وهماً لدى البعض مفاده إن سائر أمور الناس والحياة كلها يمكن أن تساس بنفس الطريقة. التربية العسكرية، لأغراضها، تهون من أمر المدنيين. السياسة بواقعها تقتضي احترامهم واحترام آرائهم وحقوقهم. التربية العسكرية تعطي الأمن أولوية قصوى، ولكن الواقع يقتضى تكامله مع حقوق الإنسان، فلا أحد يريد أمن القبور؛ لذلك

استخفت كل النظم العسكرية بحقوق الإنسان وكانت لدى كثير من الشعوب أشبه باحتلال داخلي أكثر بطشاً من الاحتلال الأجنبي.

٣. كل الجيوش التي استولت على السلطة أو استولى البعض على السلطة باسمها، اكتشفت حقيقتين هامتين لهما أسوأ الأثر على العسكرية والجندية والأداء القتالي نفسه هما:

أ. الحكم والعمل السياسي يطيحان بالضبط والربط وتماسك القوات المسلحة حتماً.

ب. الحكم والعمل السياسي يصرفان القوات المسلحة من التدريب والمناورة العسكرية والتأهيل المهني العسكري مما يجعلها غير قادرة على أي عطاء قتالي.بل يصبح الضباط حقيقة مدنيين بأزياء عسكرية.

في ظل الحكم العسكري تنصرف الكفاءات التي دربت على وجوه القتال وتكنولوجيا الحرب إلى مسائل لم تدرب عليها. وتضطر للتعامل مع أساليب لا تعرفها. فتضطر إلى أسلوب الحل الوسط، والتعامل مع رفقاء السلاح على أساس أنهم في حزب واحد، فينالون الحظوة والمنافع. أو على أساس أنهم في حزب معارض فيسلط عليهم الكيد ويخضعون للتجسس. إضافة لمن يتم إعفاؤهم عن العمل العسكري نفسه رغم كفاءتهم، لأن ولاءهم للنظام مشكوك فيه. هل يمكن لأي حرب أن تستنزف القوات المسلحة أكثر من هذا الاستنزاف؟ وهل تقاتل قوات هذا شأنها؟ وهل إن قاتلت ستصمد أمام القتال؟ شهدنا الرد بوضوح على هذه الأسئلة في كل أنحاء العالم:

- الجيش الأرجنتيني أرهب شعبه كما لم يُرهب شعبٌ من قبلها، حتى إذا طرأت أزمة جزرالفوكلاند، وظن كل الناس، إن تورط بريطانيا في عمل عسكري في تلك المنطقة البعيدة، ضربٌ من الخيال. ولكن أداء القوات الأرجنتينية، كان مضرب المثل في التدني والقصور.

- وسمعنا ما سمعنا عن القوات المسلحة المصرية في عهد جمال عبدالناصر.

ولكن الحكم والسياسة أفسدتا كل شيء، فكانت قيادة عبدالحكيم عامر مرآة صادقة للقيادة المسيسة. فكان ما كان من أداء هزيل في اليمن وفي سيناء.

- كما وقف الجيش اليوناني عاجزاً، بعد أن رفع ما رفع من شعارات أمام أزمة قبرص، لعجزه العسكري.

لقد أدركت الجيوش في كل مكان أن تطلعها لدور سياسي في الحكم، لا يخدم هدفاً وطنياً معيناً، ويودي بكفائتها العسكرية وقدراتها القتالية. والحقيقة التي صارت من مسلمات السياسة في عصرنا هي:

أولا: إن المجتمعات التي حققت الاستقرار والتنمية وبناء الوطن من الغرب والشرق هي مجتمعات تقودها قيادات سياسية مدنية.

ثانيا: القوات المسلحة ذات الكفاءة القتالية العالية وذات الانضباط في العالم كله، هي البعيدة كل البعد عن ممارستها الحكم وشئون السياسة.

التجربة السودانية للوجه العسكري في السياسة

١- انقلاب ١٧ نوفمبر ١٩٥٨:

في عام ١٩٥٨ نشأ نزاع داخل حزب الأمة صاحب الأكثرية النيابية، وكان رئيس الوزراء هو أمين عام حزب الأمة السيد عبدالله خليل[١]، وكان يرى أن استقرار السودان يتم إذا تحالف حزب الأمة مع حزب الشعب الديمقراطي.

وكان رئيس حزب الأمة السيد الصديق المهدي[٢] يرى أن التحالف الأكثر تجانساً هو بين حزب الأمة والحزب الوطني الإتحادي برئاسة السيد إسماعيل

(١) عبد الله خليل (١٨٩٢-١٩٧١م)، الأميرآلاي، البك، من مؤسسي حزب الأمة في ١٩٤٥م وكان أول سكرتير عام للحزب، ورئيس وزراء السودان في الحكومة الائتلافية الأولى بعد الاستقلال (يوليو ١٩٥٦-مارس ١٩٥٨م)، أعيد انتخابه في الفترة (مارس١٩٥٨م- نوفمبر ١٩٥٨م) حيث قام بتسليم السلطة للجيش.

(٢) الصديق عبد الرحمن المهدي (الإمام) (١٩١١-١٩٦١م). أول رئيس لحزب الأمة انتخب في ١٩٤٩م، بويع إماماً للأنصار بعد وفاة والده الإمام عبد الرحمن المهدي في مارس ١٩٥٩م.

الأزهري[1] ووقعت بين زعيمي الحزب اختلافات أخرى.

كان من الممكن أن يتغلب اتجاه التحالف مع الحزب الوطني الاتحادي بانحياز أغلبية نواب حزب الأمة لهذا الإتجاه. بيد أن رئيس الوزراء لم يكن يثق في السيد **إسماعيل الأزهري**. ويعتقد أنه يناور مناورات مع جهات أجنبية ربما عرضت استقلال السودان للخطر، وبالفعل أعدت سفارة السودان في مصر تقريراً ينذر بمثل هذا الاتجاه. وبعد أن درس حزب الأمة التقرير، اقترح البعض أنه في هذه الحالة تسلم السلطة إلى القوات المسلحة. بيد أن هذا الرأي وجد الرفض بعد دراسته. ولكن رئيس الوزراء كان يرى أن إتجاهات النواب لن تسند موقفه. وأنه يحظى بسند أكبر في داخل القوات المسلحة، وأنها مأمونة على القيام بمهمة تأمينية مؤقتة، تصرف شبح الائتلاف بين حزب الأمة والوطني الاتحادي، وتزيل المخاطر المتأتية من مناورات السيد **إسماعيل الأزهري** لذلك اجتمع رئيس الوزراء يومها بالقائد العام وهيئة أركانه، وأفضى لهم بهمومه، واتفق معهم على التسليم والتسلم فكان سير الأحداث المعروفة من بعد ذلك.

وعندما استولت قيادة القوات المسلحة على السلطة، وحصلت على مباركة السيدين، رأت ألا يكون ذلك لحساب حزب أو شخص، بل تم تخريج الاستيلاء بناء على ذرائع قومية واقتضاء المصلحة العامة. كان السيد **الصديق عبدالرحمن المهدي** خارج البلاد يوم ١٧/ ١١/ ١٩٥٨م ولم يكن موافقا على إجراء مباركة السيدين للانقلاب. بل عده موجها ضده. ولم يكن موافقاً على البيان الذي أصدره والده **الإمام عبدالرحمن**[2] تأييداً للإنقلاب.

---

(١) إسماعيل الأزهري(١٩٠٠-١٩٦٩م) رئيس حزب الأشقاء داخل مؤتمر الخريجين ثم رئيس الحزب الوطني الاتحادي المكون في ١٩٥٢م، رئيس وزراء السودان(١٩٥٤-١٩٥٦م)، ورئيس مجلس السيادة في الفترة (١٩٦٥-١٩٦٩م).

(٢) عبد الرحمن المهدي (الإمام) (٢٥ يونيو ١٨٨٥م- ٢٤ مارس ١٩٥٩م- أول شوال ١٣٠٢هجرية- ١٥ رمضان ١٣٧٨هـ): مؤسس حزب الأمة وباعث المهدية وإمام الأنصار منذ ١٩٤٩م وحتى وفاته. أبو الاستقلال، وعرف بمبادراته في كافة أوجه العمل الاجتماعي والزراعي والصناعي والصحافي والتعليمي السوداني وكافة أوجه النشاط في السودان الحديث.

هكذا تحول التسليم إلى استيلاء. واتخذت القيادة العسكرية الجديدة لنفسها اسم ثورة. ووجد رئيس الوزراء نفسه بعيداً عن الدور الذي تصوره لنفسه. بل حتى الأشخاص الذين ظن أنهم يشكلون ضماناً لاتجاه السلطة الجديدة في نظره تم إبعادهم من مواقعهم في المجلس الأعلى للقوات المسلحة بعد حركة شنان[1].

أقام نظام الفريق إبراهيم عبود[2] حكما عسكريا تقليدياً أدار شؤون البلاد بمحافظة معهودة في حكم الجنرالات وإن كان يتسمي بالثورية. واستمر يواجه معارضة عريضة قوامها الجبهة القومية المتحدة التي ضمت كل الأحزاب السودانية إضافة إلى المعارضة النقابية.

حكم نظام الفريق عبود السودان لمدة ست أعوام، حتى أطاحت به ثورة ٢١ أكتوبر ١٩٦٤م.

٢- الانقلاب المايوي ١٩٦٩:

وفي الديمقراطية الثانية التي أعقبت ثورة اكتوبر وجد الحزب الشيوعي نفسه في مركز قوة كبير. واستطاع أن يحصل على عدد أحد عشر نائباً من النواب في الجمعية التأسيسية. وكان مشاركاً في التجربة البرلمانية، ومسيطراً على جزء مهم من الشارع السياسي السوداني، ومهيمناً على اتحاد عام نقابات عمال السودان.

وفي أواخر عام ١٩٦٥م، أثناء إحدى الندوات، تحدث أحد الحاضرين بصورة مسيئة لآل بيت الرسول (ص). أدى هذا الحادث لإنفعال شعبي، طورته بعض العناصر، وعلى رأسها جبهة الميثاق الإسلامي، للمطالبة بحل الحزب الشيوعي

(١) وهي الحركة التي أسموها ب«الحركة التصحيحية» في ٢ و٤ مارس ١٩٥٩م، وقام بها الأميرالاي محي الدين أحمد عبد الله، والأميرالاي عبد الرحيم محمد خير شنان، وكانت موجهة ضد اللواء أحمد عبد الوهاب نائب القائد العام واثنين من المقربين له بسبب صلتهم بحزب الأمة.

(٢) إبراهيم عبود(١٩٠٠-٨ سبتمبر ١٩٨٣م)، الفريق، كان رئيس هيئة الأركان بالقوات المسلحة السودانية وصار رئيس جمهورية السودان (١٩٥٨-١٩٦٤م) بعد تسلمه السلطة من رئيس الوزراء المنتخب. بعد ثورة أكتوبر ٦٤ كان رأساً للدولة حتى أجبرته الضغوط الشعبية على الاستقالة في نوفمبر ١٩٦٥م.

السوداني وطرد نوابه من الجمعية حيث تم ذلك بالفعل.

استأنف الحزب الشيوعي قرار الطرد من الجمعية. وحكمت له المحكمة صاحبة الاختصاص. مما وضع السلطتين التشريعية والقضائية في صدام[1].

أقنعت تلك الظروف الحزب الشيوعي السوداني، لا سيما العناصر المغامرة منه، بقيادة السيد أحمد سليمان بأن لا جدوى من الديمقراطية. فنشطت كوادر الحزب العسكرية في اتجاه انقلابي.

وكانت مصر الناصرية تعاني من حالة خواء بعد هزيمة ٥ يونيو ١٩٦٧م. ولم يرق لها وجود نظام ليبرالي في السودان، في الوقت الذي قدم لها هذا النظام خدمات إستراتيجية في مؤتمر الخرطوم المنعقد في أغسطس ١٩٦٧م، وفي التوسط إلى المملكة العربية السعودية. لذلك شجعت مصر الناصرية الكوادر القريبة منها من مدنيين: أمثال السيد **بابكر عوض الله**[2] وعسكريين: أمثال الإخوة **أحمد ومحمد عبدالحليم**[3] في اتجاه انقلابي.

ظهرت حالة من السخط بين أفراد الجيش الموجودين في جنوب السودان.

---

(١) الصدام المؤسف بين الجمعية التشريعية والهيئة القضائية والحكومة تم احتواؤه في النهاية بالوصول إلى اتفاق بين الهيئة القضائية ومجلس السيادة والحكومة صدر به بيان في ١٣/ ٥/ ١٩٦٧م. ولكن برغم ذلك تقدم رئيس القضاء السيد بابكر عوض الله باستقالته في ١٧ مايو ١٩٦٧م.

(٢) بابكر عوض الله (ولد ١٩١٧م)، مولانا، كان رئيس برلمان الاستقلال، ورئيس القضاء بعد ثورة أكتوبر (١٩٦٤-١٩٦٧م)، من أبرز مخططي انقلاب مايو وكاتب بيان الانقلاب والمدني الوحيد في مجلس قيادة الثورة، ورئيس وزراء حكومة مايو الأولى من ٢٥ مايو ١٩٦٩ وحتى أكتوبر ١٩٧٠م، ثم نائباً لرئيس الوزراء، ثم نائباً أول لرئيس الجمهورية حتى مايو ١٩٧٢م. يعيش حالياً مع أبنائه في بريطانيا.

(٣) محمد عبد الحليم، العميد، ضابط بالقوات المسلحة كان مستشاراً قانونياً لمجلس الثورة الذي عينه الانقلاب المايوي. وأخوه أحمد عبد الحليم (ولد ١٩٢٩م) تقلد عدة مناصب وزارية في العهد المايوي ومناصب قيادية في الاتحاد الاشتراكي، من الوزراء المايويين الذين اعتقلوا عقب انتفاضة أبريل ١٩٨٥م.

أدى هذا الحادث إلى ذهاب كل من وزير الدفاع والقائد العام إلى جوبا لمقابلة الضباط الساخطين، فتم اعتقالهما. عدد من هؤلاء الضباط الساخطين تفرغ لمواصلة ما كان يداعب خواطرهم من أفكار انقلابية.

وفي عام ١٩٦٩م نشأ فراغ سياسي دستوري، سببه أن حزبي الائتلاف الحاكم (الأمة والاتحادي الديمقراطي) اختلفا اختلافا ترجع جذوره لأسباب أهمها أن الانتخابات العامة في عام ١٩٦٨م جرت أثناء توحد الحزب الاتحادي الديمقراطي وانشطار حزب الأمة ثم اتحد حزب الأمة. فكان ذلك مدعاة إلى إعادة النظر في الائتلاف بصورة تأخذ هذه الحقيقة في الحسبان. ولم يكن الإتحادي الديمقراطي مستعداً لإجراء مراجعة جذرية في الإئتلاف القائم. لا سيما وقيادة الاتحادي الديمقراطي تواجه ضغطاً نيابياً وتحدياً لنفوذها من نواب المذكرة (عدد من النواب قدموا مذكرة تطالب رئيس الحزب بإصلاحات جذرية.

وعندما طال الخلاف بين الحزبين قدم رئيس الوزراء السيد **محمد أحمد محجوب**[1]، استقالته على ألا يستأنف مسؤولياته إلا إذا اتفق الحزبان. فهل كان رئيس الوزراء على علم بحركة انقلابية، فقدم استقالته لخلق فراغ تستغله، لأنه لم يكن راضياً على تطور الأوضاع السياسية في داخل حزبه؟ آخرون ينفون ذلك ويسوقون شواهدهم. إنني لا أستطيع أن أقطع برأي، لأنني أعرف أن السيد **محمد أحمد محجوب** كان محبا للديمقراطية الليبرالية لدرجة بالغة. وللتاريخ أن يبحث عن الحقيقة الحاسمة في هذا الأمر.

وقع الإنقلاب في ٢٥ مايو. وأعلن أن السودان سيقيم ديمقراطية شعبية. اتجه النظام يساراً وشرقاً حتى أوغل. ثم وقع خلاف أساسي بداخله، وتمت تصفية الحسابات بين أطرافه. فاتجه النظام بعد ذلك يميناً وغرباً حتى أوغل. كان النظام

(١) محمد أحمد محجوب (١٩٠٨- ١٩٧٦م)، السياسي البارز والقانوني والأديب والشاعر، تخرج وعمل مهندسا ثم تحول للقانون وعمل بالقضاء ثم المحاماة وصار نقيبا لمحامين عدة سنوات. التحق بحزب الأمة في ١٩٥٦م، كان زعيم المعارضة في برلمان الاستقلال، وزير الخارجية في الديمقراطية الأولى، رئيس للوزراة إبان الديمقراطية الثانية.

المايوي يتعامل مع القوات المسلحة وفق سياسة كشفها تفصيلا الشهيد محمد نور سعد في كتاب نشرناه بقلمه. يقول النظام إن القوات المسلحة شريحة من تحالف قوى الشعب العاملة ويعمل على تسييسها في هذا الاتجاه. ولكن عندما يتحدث قادتها في أي مناسبة على أساس المشاركة السياسية، يقال لهم: أنتم قوة نظامية ينبغي أن تحافظ على الضبط والربط. وإذا قال القادة العسكريون في أي مناسبة تقحم فيها القوات المسلحة في عمل سياسي أنهم يرون ابتعادها عن ذلك حفاظا على الضبط والربط، يقال لهم أنتم شريحة من شرائح التحالف. فعليكم الإلتزام بأهدافه السياسية والمشاركة فيها! ويعطي الشهيد محمد نور سعد عددا من الشواهد كجندي اختار المهنة العسكرية رغم أن شهادته الثانوية تؤهله لأية مهنة أخرى، بغرض أن يعمل للإطاحة بنظام مايو لتسترد القوات المسلحة وظيفتها وتقفل باب استغلالها لأهداف سياسية وأغراض شخصية.

لقد أبعد نظام **جعفر نميري**[1] القوات المسلحة من دورها وأهمل الانضباط والتدريب فيها، دعك من تسليحها: فكل التجارب التي مرت على القوات المسلحة كشفت هذه العيوب بصورة واضحة:

أ. حركة ٢ يوليو ١٩٧٦م كشفت ضعف الجيش في العاصمة، إذ استطاع ثمانمائة شخص، أن يحيطوا بقوات تزيد عن عشرة أضعافهم. ولم يسعفهم إلا وجود نجدة من خارج العاصمة.

ب. حركة الجيش الشعبي منذ أكتوبر ١٩٨٣م كشفت هذا الضعف في عدة مناسبات.

ج. تحليق طائرة قاذفة ليبية عبر الحدود الليبية السودانية فوق الخرطوم، وإسقاطها أربع قنابل على منطقة إذاعة أم درمان، دون أن يرصدها رادار، ولا أن تصوب ضدها قذائف مضادة للطائرات، ولا أن تلحق بها مقاتلات، كشف ثغرة

(١) جعفر محمد نميري (١٩٣٠-٢٠٠٩)، المشير، للتعريف به الرجاء الرجوع لهوامش الفصل الأول.

عسكرية كبيرة.

د. تفريط جعفر نميري في التركيبة القومية للقوات المسلحة بصورة لا تتلاءم مع مبدأ:(قوتها في قوميتها تكويناً وتوجهاً).

وعندما نضجت ظروف الثورة في أواخر مارس ١٩٨٥م، اتصلتُ بعدد من القادة العسكريين، لمعرفة موقفهم، في حالة حدوث مواجهة بين نظام نميري والشعب السوداني. فكانوا يؤكدون أنهم سوف يقفون مع الشعب. على رأس هؤلاء الفريق محمد توفيق خليل[1]. فأعلنت قيادة القوات المسلحة انحيازها للشعب السوداني، فخلعت جعفر نميري، وتفاوضت مع التجمع الوطني لإنقاذ البلاد، وفق نظام انتقالي لمدة عام يعقبه انتخابات عامة حرة امتثالا للميثاق الوطني.

٣- القيادة العسكرية الانتقالية بعد رجب/ أبريل ١٩٨٥:

وفي الفترة الانتقالية (ابريل ١٩٨٥-مايو١٩٨٦م)، كونت القوات المسلحة المجلس العسكري الانتقالي، الذي تولى شؤون السيادة وجزءً من شؤون التشريع، وتولى قادة القيادات حكم الأقاليم.

كانت الولاية العسكرية ولاية برضا الشعب، وموافقة جميع القيادات السياسية، والفئوية، فكانت الفترة مثالاً للوفاق العسكري المدني في أبهى صوره.

في مايو ١٩٨٦م استلم مقاليد السلطة حكم ديمقراطي منتخب. مكون من مجلس رأس دولة خماسي ومجلس وزراء، وشرع النظام الديمقراطي يمارس المسؤولية، وفق الدستور المؤقت، الذي استن إبان الفترة الانتقالية عام ١٩٨٥م. ورغم أن العلاقة المدنية/ العسكرية كانت على أفضل ما يكون، إلا أن احتكاكاً قد وقع مرتان: الأولى مع القائد العام ونائبه، والثانية مذكرة القوات المسلحة في فبراير ١٩٨٩م.

القائد العام الفريق تاج الدين عبدالله فضل، ونائبه الفريق محمد توفيق خليل،

(١) محمد توفيق خليل، فريق مهندس (م)، للتعريف به الرجاء الرجوع لهوامش الفصل الأول.

كانا عضوين في المجلس العسكري الانتقالي، وحبذا لو أنهما أقدما، كما أقدم الآخرون، على الإحالة للمعاش بعد انتهاء الفترة الانتقالية. لأن الممارسة السياسية المكشوفة التي مارساها إبان الفترة الانتقالية تقيد عودتهما للحياد والابتعاد عن السياسة.

في الحقيقة، لم يزعجني ذلك فقد كنتُ أعرف الرجلين وميلهما للاعتدال والإنضباط، ولكن تبدّى لي، أن خلافاً حاداً وقع بينهما، بحيث سعى كل منهما في توريط الآخر. لقد حجب نائب القائد العام عن قائده نصحاً قانونياً لو أسدى إليه ربما منعه من التورط فيما تورط فيه. كان القائد العام بحكم منصبه رئيساً لمجلس إدارة المؤسسة الاقتصادية العسكرية.

المؤسسة الاقتصادية العسكرية، قوامها مجموعة شركات زراعية وصناعية وتجارية حولّها جعفر نميري من القطاع العام. يبلغ رأسمالها أكثر من بليون جنيه سوداني. إن فكرة وجود مؤسسة عسكرية اقتصادية، في حد ذاتها معقولة، ولكن نميري كوّنها كوسيلة لخلق مناصب وتسهيلات لبعض الضباط لاسترضائهم، لا سيما وقد أخذ الناس عليه إقامة جمعية ود نميري لتوزيع الحظوة على المحاسيب. لذلك لم تنهج المؤسسة نهجاً اقتصادياً سليماً، بل لم يزد دورها عن خلق مناصب لبعض الضباط، ودعم دخولهم منها، بيد أنها بالنسبة للمصلحة العامة فقد كانت سبباً في ضياع المال العام وتراكم الخسائر. وكانت مجالاً لكثير من الممارسات الفاسدة. وكان أحد مديريها الزبير رجب قد أتهم بالفساد المالي حيث رفعت في حقه قضايا أثناء الفترة الانتقالية، وتم حبسه قيد المحاكمة وقرر القاضي إمكانية إطلاق سراحه بكفالة قدرها أربعة مليون جنيه سوداني.

وكان الإتهام ضده: سرقة أموال الشركة التجارية التابعة للمؤسسة، فما كان من القائد العام إلا أن قدم ضماناً له بذلك المبلغ. كانت هذه قاصمة الظهر. فعرضنا على مجلس الدفاع فكرة إعفائه هو ونائبه وهيئة القيادة باعتبار أنه لا يوجد فيها من يتولى منصب القائد العام بكفاءة. فوافق مجلس الدفاع وكذلك مجلس رأس الدولة. وبحثنا عن شخص مؤهل ليكون القائد العام فرشح اللواء فوزي أحمد

الفاضل، حيث تولى المسؤولية وكان أهلاً لها. واستمرت العلاقة المدنية العسكرية في عهده على أحسن ما يكون.

لقد جعل قانون القوات المسلحة، الموضوع في الفترة الانتقالية، المسؤولية عن القوات المسلحة، في يد القائد العام، مهمشاً دور وزير الدفاع، الذي هو المسؤول السياسي. لذلك كانت إدارة القوات المسلحة وإدارة الحرب كلها في يد القائد العام، وهيئة قيادته. وقد اقتنع الجميع بخطأ هذا الوضع.

فكلفت لجنة لدراسته ومقارنة الحال في البلاد الأخرى، لتتم مراجعة قانون القوات المسلحة على أساس يؤكد قوة موقف وزير الدفاع، والمسؤولية السياسية.

٤- مذكرة القوات المسلحة فبراير ١٩٨٩:

كنت أحضر من وقت لآخر تنويراً في غرفة العمليات في جبهات القتال وبصحبتي أعضاء مجلس الدفاع المكون من: وزراء الداخلية، المالية، الخارجية، النائب العام، القائد العام، ووزير الدفاع.

وفي سبتمبر ١٩٨٨م، سقطت مدينة كبويتا، بعد أن انسحبت منها قواتنا المسلحة، بطريقة انهزامية. وتركت سلاحاً كثيراً استفاد منه العدو، من بينه دبابتان. وقررت القيادة العامة أن تدعم الموقف في شرق الاستوائية، بإرسال لواء كامل، سمته لواء الردع. ووفرنا له اللازم من تسليح ومهام ومركبات. وبعد أن استلزم إعداده مالاً كثيراً، سار لواء الردع إلى إنجاز مهمته. ولكنه بقي عاماً كاملاً في جوبا، لا يتحرك لأداء مهمته!

وكانت مدينه الناصر في إقليم أعالي النيل محاصرة. وفي سبتمبر رؤي أن ترسل لها كتيبة من كوستى (الكتيبة١١٨)، لدعمها ورفع الحصار عنها. تحركت هذه الكتيبة عن طريق شرق النيل، وكان معروفاً لدى الجميع، حتى التجار في كوستي، أن شرق النيل يعرقل السير فيه أربعة خيران (نهيرات) وأن الطريق المأمون جغرافياً هو الطريق الغربي وإن تواجدت فيه جيوب متمردين.

أمضت الكتيبة ١١٨ شهرين، لم تقطع خلالهما إلا واحداً من الأنهر الصغيرة.

كانت الناصر ما زالت صامدة في انتظار النجدة. فعندما اتصل بها مدير العمليات (اللواء أبوقرون) لاسلكياً ردت عليه بأنها تستطيع الصمود أسبوعين آخرين. ولكن ودون إنذار عادت الكتيبة ١١٨ إلى كوستى لتحاول السير بالضفة الغربية. وعند سماع حامية الناصر لهذا الخبر قررت التسليم فوراً وعدم تعريض القوة لزيادة في الخسائر.

كان لسقوط الناصر أثر سيئ على القوات المسلحة، لا سيما في جبهات القتال. وتقرر أن تتحرك كتيبة من كتائب لواء الردع من جوبا لتوريت لدعم الدفاع فيها.

أرسلت تلك الكتيبة في يناير ١٩٨٩م، وفي الطريق إلى توريت واجهت مقدمتها قوة للعدو تتقدمها إحدى الدبابات التي تم احتيازها من كبويتا. ففوجئت القوة بالعدو يفتح عليها نيران دبابته.هذا الموقف غير المتوقع أحدث صدمة للقوة وشتتها.

صحيح إن بقية الكتيبة استطاعت أن تدمر الدبابة، وتهزم الكمين، ولكن الذين تشتتوا من هول الصدمة الأولى فروا في كل الاتجاهات، حيث لجأ بعضهم إلى ليريا الواقعة ما بين جوبا وتوريت. كانت هناك قوة قتالية كبيرة في ليريا فلما سمعت خبر الدبابة وقد نقله إليها الفارون في شئ من التهويل والمبالغة لم تنتظر تأكيداً أو نفياً لما سمعت بل استغلت ٦٤ ناقلة مخصصة لها وفرت إلى جوبا، تاركة الموقع في ليريا خالياً تماماً.

كان هذا الفرار مقياساً لتدني الروح المعنوية في القوات المسلحة. لأن ليريا تقع في موقع حصين، تحيط بها الجبال، ولا يمكن دخولها إلا من مدخل واحد يسهل الدفاع عنه.هذه القوة الهاربة المذعورة لم تطع التعليمات عندما قيل لها ألا تدخل جوبا. وبعد لأي اقتنعت بالبقاء خارج جوبا إلى أن يقابلها نائب رئيس هيئة الأركان. وعندما التقاها الفريق عبدالرحمن سعيد وجدها قوة في حالة معنوية سئية جداً.

هكذا تعددت الشواهد مؤكدة على تدني أداء القوات المسلحة في حامية كبويتا،

ولواء الردع، والكتيبة ١١٨، وحامية ليريا.

لقد هالني جداً ماحدث في ليريا، فطلبتُ تنويراً في غرفة العمليات. وكان الحاضرون: وزير الدفاع **عبدالماجد حامد خليل**[1]، القائد العام، رئيس هيئة الأركان، مدير العمليات، مدير الاستخبارات، وزير المالية، نواب هيئة الأركان، وبعض كبار الضباط، وذلك للاستماع لتقرير عن ما حدث في ليريا (يناير١٩٨٩م)، فكانت خلاصة التنوير:

١. سرد مختصر لكل ما حدث مما ذكرناه أعلاه.

٢. تفرق الجبهة الداخلية وأداء الإعلام يؤثران سلبا على الروح المعنوية للقوات.

٣. المطالبة بمزيد من الإمكانات العسكرية.

بعد استماعي لهذا التنوير الذي اعتبرته سطحياً جداً خاطبتُ الحاضرين بالآتي: إننا حقا نعاني من تصدع في الجبهة الداخلية، والموقف الإعلامي غير المسؤول، ولكن هناك مسائل متعلقة بالأداء العسكري، الذي هو مسؤوليتكم، ينبغي ألا نتركها دون دراسة لها. أنا شخصياً لست مقتنعاً بأننا نستخدم ما عندنا من معدات بالكفاءة المطلوبة. وعندي ملاحظات سأبديها لكم بصراحة، راجياً أن نعكف على دراستها معا:

أ. هناك انهيار في المستوى القيادي الميداني في كثير من المواقع، والدليل على ذلك ما حدث في كبويتا، وليريا، ولواء الردع، والكتيبة ١١٨.هذا الإنهيار جعل المعدات الموجودة لا تستعمل بكفاءة بل جعلها مصدراً لتسليح العدو.

ب. ثمة هبوط مريع في الروح المعنوية للقوات، فبعد أن كان مجرد ظهور قواتنا يرعب العدو انعكست الآية.

ج. إنّ خطتنا القتالية قائمة على الدفاع وحده، فالعدو هو الذي يختار: متى،

(١) عبد الماجد حامد خليل (ولد ١/ ١/ ١٩٣٥م): للتعريف به الرجاء الرجوع لهوامش الفصل الأول.

وكيف، وأين يهاجم. ونحن لا نهاجم معسكراته، ولا خطوط إمداده، ولا نهاجمه من خلفه، لذلك تركنا له زمام المبادرة. وهذا يلحق بنا الهزائم.

د. إن طبيعة القتال الذي نواجهه تقتضي تجنيد عناصر فدائية تدعم القوات المسلحة وتستخدم أساليب مبتكرة لزعزعة العدو.

ه. الأداء القاصر لقسم التوجيه المعنوي، فلم ترسل بعثات سياسية ونقابية لمؤازرة المقاتلين ولا بعثات حماسية من فنانين وشعراء لشحذ همة المقاتلين. إضافة إلى عدم بيان أسباب القتال نفسها وقضيته العادلة. تحتاج هذه المسائل لبرامج شاملة تدار بكفاءة عالية ولا ألمس لذلك أثراً في برامج التوجيه المعنوي بل أراه غير مواكب لظروفنا القتالية.

و. قسم الاستخبارات العسكرية، وقد فرغ من المهام الطارئة بعد قيام جهاز أمن السودان، لا يعمل بالكفاءة المطلوبة فلم يبلغنا أبداً بما سيحدث من خطط، وتحركات العدو، بل اكتفى دائماً بتحليل ما حدث فعلاً. إنّ وظيفته أن ينبهنا إلى ما سيحدث.

ثم ختمتُ حديثي بالآتي:

لقد ظللتُ أعلق بمثل هذه الآراء بعد استماعي إلى التنوير، و لا أدري لماذا لا يستفاد منها لترشيد الأداء العسكري. إنني ألتزم بعلاج صدع الجبهة الداخلية والإعلام، ولكن هذه المآخذ الستة، إن صحت، فلن ينفع معها علاج، إلا إذا واجهناها أصلحنا ما بها.

وجم الحاضرون أمام هذه التعليقات، ولكنهم بعد حين أمنوا على صحتها، ووعدوا بدراستها، وتقديم مقترحات، وبرامج؛ لرفع مستوى الأداء العسكري.

بعد ذلك دعت القيادة العامة، قادة القيادات، والضباط ، من رتبة عميد، فما فوق، لتداول الأمر. وفي هذا الاجتماع انصرف الحاضرون عن البحث في المآخذ الستة المشار إليها، فتلاقحت ثلاثة تيارات:

١. تيار الفريق عبد الماجد حامد خليل وأصدقائه: الذين يريدون تركيبة

الحكم القائم بما يقضي على أو يقلل من شأن الجبهة الإسلامية القومية.

٢. تيار القيادة العامة: الذي يريد صرف النظر عن أية محاسبات للأداء العسكري. وآخرون كان يهمهم عدم المحاسبة على الأداء العسكري بل يفضلون تعليق المسئولية على قلة المعدات.

٣. تيار الانقلابيين: الذين يريدون تعليق المسؤولية على الأداء السياسي والمدني لتبرير استلام السلطة.

هذه التيارات هي التي أفرزت مذكرة فبراير ١٩٨٩م التي وقع عليها جميع الحاضرين. حيث أقدم القائد العام على رفعها باسمهم.

لقد كشف التنوير الذي قدمه القادة، للقيادات والوحدات المختلفة، هذه التيارات. إذ صبغ كل ضابط كلف بالتنوير الأشياء بصبغته. لقد كان التنوير غير منضبط مما خلق تشويشاً وتوقعات ضارة.

القيادة العامة لم تكن عازمة أو راغبة في الاستيلاء على السلطة. ولكنها كانت راغبة في إبعاد نفسها عن المسؤولية عن سوء الإدارة. فساهمت في تحميل المسؤولية للإمكانات وللتقصير السياسي. هذا مهد بدوره للتفكير الانقلابي.

٥- انقلاب ٣٠ يونيو ١٩٨٩م:

قامت جماعة من الضباط بقيادة العميد عمر حسن أحمد البشير بالإستيلاء على السلطة في الثلاثين من يونيو ١٩٨٩م لمصلحة الجبهة القومية، وأطلقت على ذلك ثورة الإنقاذ الوطني.

وحتى قبل أن يكشفوا ورقهم بعد المفاصلة، فقد تأكد للرأي العام السوداني والخارجي أنها نسخة أخوا نية من مايو النميرية وذلك للآتي:

١- تبنيها لسياسات مطابقة لبرنامج الجبهة- لاسيما حول موضوع السلام وقوانين سبتمبر المسماة إسلامية.

٢- تعيين أشخاص من مواقع قيادية معروفة بانتمائها للجبهة، إضافة إلى

إلحاق كوادرها في الخدمة المدنية، وبعثات السودان الدبلوماسية، بعد أن أفرغت هذه من دبلوماسييها المحترفين.

٣- سيطرة تجار الجبهة على التجارة والعمل الإقتصادي. حيث بيعت المؤسسات العامة (القطاع العام) لكوادر جبهوية معروفة. وهي السياسة التي عرفت بـ(التمكين).

٤- الرحلات المكوكية التي كانت تقوم بها زعامة الجبهة في الاتصالات الخارجية، السياسية، والمالية، جلباً للتأييد والسند الخارجي وإضفاء الشرعية على النظام الانقلابي.

٥- بعد مسرحية تسريح أكثر من ألف ضابط في القوات المسلحة السودانية ومجموعة كبيرة من ضباط الشرطة، شرعت الحكومة الإنقلابية في تكوين المليشيات الخاصة من كوادر الجبهة وإلحاقها بالجيش.

٦- بُعيد وقوع الانقلاب، أيدته جميع الاتحادات الطالبية في الجامعات والمعاهد العليا، حيث كانت بقيادة كوادر الجبهة الطالبية.

٧- صدور الصحف الرسمية للنظام الإنقلابي بأقلام جبهوية معروفة، سواء أكان ذلك كتاب الأعمدة أو رؤساء التحرير والإدارة، حيث نال رئيس تحرير كل صحيفة درجة وزير.

كانت تلك هي الحالات الخمس التي تدخلت فيها القوات المسلحة في شئون الحكم والسياسة في السودان (انقلاب نوفمبر، انقلاب مايو، الحكومة الانتقالية بعد الانتفاضة في ١٩٨٥، مذكرة الجيش فبراير ١٩٨٩، انقلاب يونيو ١٩٨٩). ولانتزاع الدروس المستفادة وتحديد وسائل الإصلاح في هذا المجال، سنتطرق بشيء من التفصيل لعلاقة القوات المسلحة بالحكومة الديمقراطية.

الحكومة المنتخبة والقوات المسلحة

استغل النظام المديوي القوات المسلحة واستخدمها أدة لأغراضه السياسية، مستبيحاً كل قدراتها. واستهتر بمنصب القائد العام: يتلاعب به تلاعب الأفعال

بالأسماء. ولشعوره بأن الجنوبيين يوالونه بعد اتفاقية ١٩٧٢م فإنه استباح التكوين القومي للقوات المسلحة، ولأنه أراد ضباطاً موالين له، استباح نظامها المعهود. وأدخل الدفعتين الرابعة والعشرين والخامسة والعشرين لتخريج سبعمائة ضابطاً في نصف عام. مع أن الدفعة عادة لا تزيد عن ثمانين ضابطاً على أن تقضي فترة تدريبية بالكلية الحربية لا تقل عن عامين.

وجعل النظام المايوي القوات المسلحة السودانية عالة على القوات المسلحة المصرية، وجردها تماماً من سلاح الطيران والدفاع الجوي، باعتبار أن القوات المسلحة المصرية ستكمل النقص.

وبقيام حلف عدن، وتبنيه لحركة العنف المسلح داخل السودان، تخلت القوات المسلحة المصرية عن الحماية المتفق عليها في عهد السادات، معلنة أن حركة العنف المسلح داخل السودان إنما هي حركة «داخلية».

واتجه الرئيس مبارك غير الوجهة الساداتية: فصالح أثيوبيا، وأكد لها أنه محايد في أمر القتال الدائر في جنوب السودان. هكذا زال أي غطاء جوي تصوره نظام نميري لنفسه، وقد سبق أن سقنا الدليل لما آل إليه حال قواتنا المسلحة من تدنٍ: (يوليو٧٦، حركة الجيش الشعبي التي أوقفت العمل في قناة جونقلي واستخراج البترول وأعاقت الملاحة بين الشمال والجنوب، والطائرة التي ألقت قنابل في أم درمان).

لقد ورثت الحكومة الإنتقالية هذا الحال المتردي، ولم تفعل فيه شيئاً واحداً إيجابياً نحو القوات المسلحة. رغم أن قيادتها كانت هي القيادة المعروفة للقوات المسلحة. كل الذي فعلته في تلك الفترة، طلبها لدعم عسكري من الأشقاء، حيث جاء بحجم متواضع جداً، ولم يؤثر على الموقف الحربي.

وانتهت الفترة الإنتقالية بقرار اعتبره العسكريون ظلماً عليهم لصالح قوات الشرطة.

هذا ما وجدته القوات المسلحة في عهدين كانا تحت قيادة من صفوف القوات

المسلحة، وهما: العهد المايوي والعهد الانتقالي.

كان تسليح الجيش في عهد مايو يأتي من المعونة العسكرية الأمريكية، حيث بلغت قيمتها ١٥٠ مليون دولار في السنة، وارتبط هذا العون بالإنحياز للموقف الإستراتيجي الأمريكي. وسنوضح فيما بعد كيف أنه كلف السودان أضعاف ما أعطاه، حيث تم دفع السودان نحو مسائل لا ناقة له فيها ولا جمل. ومع التخلي عن الانحياز في العهد الديمقراطي، وانخفاض الدعم الأمريكي لأفريقيا، تقلص العون العسكري الأمريكي.

ومما حال دون التسليح الغربي للسودان، هو أن أمريكا وبريطانيا ودول منظومة غرب أوروبا، أوضحت أنها لا تستطيع تسليح السودان وهو يحارب مسيحيين في جنوبه.

كان متوقعاً أن يعاون الاتحاد السوفيتي في تسليح السودان بعد أن أزيلت الجفوة معه. ولكن أمرين حالا دون ذلك:

١- كانت العلاقات الأثيوبية السودانية ما زالت متوترة، والاتحاد السوفيتي حليف لأثيوبيا فلا يرجى مع ذلكم تسليح سوفيتي للسودان.

٢- دخول الاتحاد السوفيتي مرحلة جديدة بقيادة غورباتشوف، تمت فيها مراجعة أمر تسليح الآخرين، فاتجه نحو قضايا الإصلاح الداخلي، حتى توقف عن تسليح حلفائه أنفسهم في أثيوبيا.